تاريخه وعليه حرر هذا الاعلان

في ١٤ ټوز سنة ١٩٢٠

يع حصة ارض

في غباغب

سبع ربع من مئة وخسة عشسر ربعاً من

كامل اراضي قرية غباغب التابعة لفضساء

السيمة بوجه الافراز الجارية بتصرف احمد

وهبده ومحمد ومحمود واحمد اولاد كريم

وسعدالدين بن عبدالكريم الكرمان من اهالي

وضع في المزاد العلني خمس ربع من

وضعت في ميدان الزايدة الملنية الارض السليخه الواقعة في عشيرة الصالج (السلط) الملومة الحدود الجارية بتصرف شنوان الفقرامن عشيرة الصالح المفرغة منه بالوقاء والوكالة العنورية الىعبداللهالحدالمسلر من اهالي السلط المتوفي بموجب سندرهن مُوْرِحُ فِي ٢٠ تَشْرِينُ الأولُ سَنَّة ١٣٢٨ رقم ٢ يناء عليه بعسد مرور خسة واربعين يوماً من تاريخه تجري احالتها ويقبل الضم خسة بللثة مدة خسة عشسريوما ايضاغ تجري احالتها القطمية فن كان له رغبة في الارض للذكورة عليه الديراجع دائرة الطابو قرية غباغب ومن تبعة الدولة العربية والمفرغة بالسلط والدلال جميد اللاذقالي ولاجله وفاء بالوكالة إلىورية لحناب السيد امين تعدد هذا الاحلان في الجوزسنة ١٩٢٠ والسيد توفيق العمري على ميلغ قدر مار يعون

يعدار في الصالحية اعلان رابع (السكة)المعلومةالحدود الجارية بملك نظيرة بنت محمد شاهين والمباعة منها بيعاً بالوفاءالي فاطمة بنت مصطفى الفلمهجي ورقية بنت عبدالهادي بموجب سند مداينة وكانتالدار المذكورة قد طرحت في ميدان المزايدة العلنية واستقرث عَلَى طالبها الاخير محمد بن سعيد بن رسلان الصباغ بمبلغ اربعة آلاف وخمسمئة قرش عمسلة مصريه وقد جرت الاحالة الموقتة عَلَى طالبها المذكور بالبدل المزبور وحيث يقبل الضم خمسة بالمئة مدة خسة عشر يوماً فمن كان له رغبة بشـــراتها الاعلان في ٢١ حزيرانسنة ١٩٢٠ فعليه ان يراجع دائرة الطابو والدلال على غازي بظرف المدة المذكورة اعتباراً من بيح اراضي في السلط

ان كامل الدار الواقعة في محلة الصالحية

عليه ان يراجع فلم طابو قضا. السمية في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠

ايداع حصة غائب في صندوق المال

ان عمر افندي بن محد افندي الجنفري من اهالي دمشق كان اقرض مبلغاً فدره ار بعة ونمانون ايرة عثمانية ذهباً الي مجيى بن احمد عنا من اهالي قرية التل لمدة ثلاث سنوات بموجب سنسدي المداينة الورخين بالتار نيخ المرقوم ولفاء همذا المبانع كان باعه بيماً بالوفاء و بالوكالة الدورية جميع الدكان والطاحون الكائنين بقرية التل التابعة لفضا دوماً · وبما ان الدائن المومى اله تول وانحمر ارثه في ولده حدي افندي وأبا زوجته هدية بثت السيد مصطني افتاب السمان وفي اولاده منها وهم لطفية البالغة وعبد الجليل ورمزي وعبد الفئاح وننيسأ وفاطمة القاصرين فقط وفد فهم ال حدي المذكور غائب عن دمشق واعمالهاوغيرمعاوم محل وجوده اذا تسلم مااصابه من الدين ال صندوق المال فلكي يكون ذلك معلوماً صار

الف قرش صاغ ومن بعد الاعلان الاول

16.03

والثاني اذيم هذا الاعلان الثالث لدةاسبرع من تاريخه في الماملات القلضية رحب الاصول عرضت الآن فيالمزاد العلني وعند انقضا. هذه المدة يفرغ لمن يكون عليهالزاد الاخير فمن كان له رغبة بالاراضي المذكررة

طبعث بطبعة المكومة العريا

المدد إليا (المنة الثانية) كل ما يتعانى بتحر ير الجريدة يراجع بشأل مدير سياسة الجريدة

براعذ عن اعلاتات الجاكم ودوائر الاجراء والثمليك مطوعة ولرشاف عن كل مطر من الاعلانات الاملية والتجارية

جلسات المؤتمر السوري

جاسة الثلاث في ١٣ تمرز سنة ١٩٢٠

حولها، ثم وردت جملة اقتراحات وفي اثناء

ذلك مفرت الوزارة فتأجل البت في

ثم اعتلى وزير الحربية المنبر وابان بياناً

نرى من الواجب ان نعرض عليكم

خلامة الاحوال الحاضرة في هذه الدقيقة

الحرجة: تعلمون انخطة الوزارة تلك الخطة

التي كانتولم تزل اساس حركالناءو تذكرون

النافلنا في يان هذه الخطة التي ناك

الاستمسان في موعمركم الموقر « اننا منحافظ

على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء ، ولا

سيا دولتي فرنسا وانكاترا » و تعلمون ايض

أننا حافظنا عكى هذه الحبطة ءساءين لتحقيقها

بنأت الفاوضات وسارت عَلَى طريق

مِسْنُ وَتِلْفِينَا مَاتَّعَلُونُهُ مِنْ قُرَارَاتُ مُوِّتِيْ

لسانكم انتم موكليها في هذا الوغمر الموفر

وَلَفَيْقَ آمَالَ الامة التي اعلنت للمالم عَلَى لَكُمْ وهي :

من الحكومة باسم الوزارة هذا نصه :

المادة المذكورة

اجا الدادة ،

٨ تلبت المادة السابعة فدارت المناقشة

دىنى : الاثنين ، الله ذي القعدة سنة ١٣٣٨

نصدر مرئين في الاسبوع

مستقلة ، ومن التبليغات الغير الرسمية من

حليفننامر يطانباالعظمي التي تشيرالي الاعتراف

عزمنا في المدة الاخبرة عَلَى ارسال وفد الى

اوربا لاتمام المفارضات وحل المسألة السورية

حلاً نهائياً بجفت آمال الامة وسعادتها،

لاحدولا معاكدين لقرارات موتمر السلم

مادام هذا المرتمر يضمن استقلالنا وشرفنا

وقد عزم جلالة الملك عَلَى السفر بالذات

حبًّا بانهاء المفارضات بسرعة مدانهيدًا س

شخصية جلالنه وتأثيرها في اورباءوكنا

مطمئنين آملين بائنا سوف نأخذ البشسائر

الملك اذ حصل مالم يكن بالحسيان،وحدثت

و بينما كنا مثابرين عَلَى خطاننا العملية

و ۹ أ قوز سنة ١٩٢٠

تاريخ اشأتها سنة (۱۹۳۷ عبرية ---- (۱۹۱۹ سيلادية بدل الاشتراك السنوي ۱۰ قرضاً سور باقي الحاضرة

و الفرش داخل البلاد الدورية ومالة قرش خارجها

ئن النهخة الجديدة في الحاضرة

قرش سور ي

ايم االمادة:

اذا نظرنا الى بمضهذه الشروطنراها

يطالبها منا ولكننالم نطلع بعدعكي نصماالرسمي ولا يكننا ان نظر الى هذه الشروط بصورة يجلالة مليكنا المعظم ملكاً عَلَى سوريا، رسمية او نعلقد بائها صحيحة او نباله كم اياها مالم نتلقاها مكـــّـــر بة من يد رسمية علاوة عَلَى تأبيد الاستقلال المذكور · رقد

ليست مخلفة فقط لمطالب الامة ورغائبها ولنبرهن للمالم وللدول كلها اننا اسنا معادين وعزمها الـقطمي عَلَى محايظة استقلالها ، بل تخالف بالوقت نفسمه روح المقررات التي اتخذت بين الدول في مؤتمر سمان ريمو ، وتخرق حرمة هذه القرارات التي وقعت عليها حكومة فرنسا ايضاً ، اذ ان هذه الشروط اذا كانت صحيحة يتخل في أساس استقلالنا والسيادة التي اعترفت بها الدول قر بِهَا بَنظمين آمالنا التي هي آمال الامة مما في مرتقر سان ريو وقد حشد الجغرال جيوشاً عَلَى حدود النطفة الشرقية من الشمال آماين خيراً من سفر الوفد تمتر السة حلالة والغرب، وربما كانت غايته من ذلك تعزيز الشروط المذكورة التي نكرر بأنه لم ببالهنا الحالة الحاضرة الخطرة التي نريد أن نبينها اياها بصورة رسمية حتى هذه الساعة وارسل جنوداً لنعزيز القوة الافراسية في ريات

ان الجنرال غورو اراد ـ وهر مستفيد وصرح حاكم زحلة الافرنسي المسكري لقائد من تمشيداته العسكرية بان يعرفل او يمنع المحطة المربي فيرباق العاحتل بأق احتلالا سفر جلالة الملك لاسباب لانعلما عرقداظهر عسكريا عواعاد الجغرال المقوة الافرنسية مان ريو القائل بالاعتراف يسور يا دولة لموفدنا بعض الشروط التي قال له اله يريدان التي كانت احتلت المعلقة في العام الماضي

Afril oir لأصل

اعضاء المؤتمر غداً الساعة الخامسة زوالية

٣ تابُت مذكرة واردة من رئاسة

الوزراء تفيد طلب كنى اعضماء المؤتمر

فتقرر طلب الاسباب الموجبة لان اعضاء

عبد الكريم الحير زيادة ،ادة قانونية تبين

إقتراحات بشأن فقرة العفو وجرت الماقشة

بلاغعام

القائرن الموقت

۱ من کان عنده واحدة او اکثر من

. الوسائط النقابة التي تسلم للاستنمال(وهي

الرسائط النقاية السكرية)ثم الحفاها او

حال فان وسائظه النقلية لصادر كلها

٣ احكام المادة الثانية والخسسين من

قانون تسارك الوسائط القلبة اثني تخالف

عقلضي الفقرة الدابقة ايضا

المؤتمر منتخون لاموظفون

حقوق نائب الملك

16121

العكومة ونشره عَلَى الاما :

والدفاع عن شرف الاسـة وحق حياتها .

بأسرها نفترح اعطاءالمقرار الآتي رابلاغه

«ان الموُتمر السوري المثل اللامـــة

السرية في مناطقها الثلاث يستبر قراره

التاريخي بمواده الاساسية الثلاث التي مي

ارلا(الاستقلال التام والوحــدة ورفض

المعرة الصهيونية) ثانيًا (ملكية حــــــلالة

الملك فيصل على الاساس النبابي الدستوري)

اللَّهُ (إِنَّاءُ المُؤْتَرِ مَنْ تَصَدًّا بِرَاقِبِ الْحَالُ

الحكومة السئولة إمامة إلى أن يجتمع مجلس

النواب وجب القانون الاساسي) قرار كوا-دا

لايقبل التجزئة وان نقض جزء منه يعتبره

الوئم نقضاً للقرار بجدانيره وان المرتمر

السورى لايمترف _ باسم الامة السورية _

أي معاهدة او اتفاقية او يروتركول يتعلق

بمه. البلاد مالم يصادق عليها هذا المرتمر »

جلسةالسبت في ١٧ غوز ـ ١٩٢٠

ا تلبتخلاصةالضط السابق فاعترض

المعض على عدم نشر القرار بجذافيره و بمد

النانشة لقررنشر القرار المذكور كنشرات

عَلَى الامة مع تصميح ما كتبته الجرائدوعهد

ال ديوان الرئاسة باجراء تحقيق عن اسباب

النَّمْسُ الذِّي ظهر في المقرار المتشر يف

٢ ألبت مذكرة واردة من رأيس

ال جلالة اللك المعظم يود حضور كافة المادة السابقة مفسوخة

الامناء مؤثرخة في١٦ تموز سنة ١٩٢٠ لفيد

وكان الوقف الحاضر يستلزم اهتمام الامدة الى المقصر الملكي

٥ وضم بالبحث التراح بن السيد فارس الزعبي أن كتب الوزارة بطلب بإنها عن الحالة الحاضرةفقط وماقررت عمله مع صرف

٦ للي اقاراح بتأجيل البحث لح ٧ اءيدت الجلسة وابلغ الرئيس المبثة

٨ للي المتراح من السيد عثمان سلطان وخممة وأربعين عضوآ خلاصته المحابظة عَلَى القرار التاريخي وبقاء المؤتمر نقبل الاقتراح بالالفاق النام وهذا نصه : بما ان مر تمرنا هـ ذا وهو ممثل أنزمة السورية ويتكلم بلسانها كان قرر في حلسة ييم الاحد ٧ آذار سنة ١٩١٠ أن بني فاية الرِّمان المشتركة وهي الاستقلال النام

٢ اللي الثرير متمدم من السيد يوسف اليمايه

تعلن الى الامة والى اذ لم اجمع من على مذا ٤ اعرد البحث في المادة السابعة وتليت الاقتراحات وبعد المناقشة الطويلة قبلت

تعطلت الجلسة عشر دقائن

٦ الي بلاغ من أيس الوزارة خلاصته الاحد طلب اعطاء كبي اعضاء الوثقر وافقدان الإكثرية تمطلان الجلسة

جُلَّمَةِ الخَدِينِ فِي 10 تَمِنْ سَنَّةِ ١٩٢٠

ويبان الحالة الحاضرة

جلة الاربط في القيز عند ١٩٢٠ ١ تلبت غلامة الفربط السابق فأعترض عَلَى عَدْم دُوج بِيانَ الرَّزَارِةُ بروتِهُ ولدسك التعويت لقرر درج كل البيان

ابتداء الاحتلال، وتعزيزه عن قبلنا الحجآ الميسي بشأن اعلان الادارة العرفيسة الثي اعتبرت ماماة بعد قرار الموتقر السروي •

٣ للي اقتراح من الشيخ سغيد مراد

ه فقت الجلسة وعادت النافشة بالمادة

ا تليت خلاصة الضبط السابق فقبلت ٢ لقدم اقتراح بن المدين سف الهيسي يطلب ضم مادة لنعلق مجقوق نائب المالك

٤ افترح اليدر باش الصلح في اناه المناقشة أن يقرر المجلس قبول لائحة القانون الاساسي بانقراءة الاولى ونقديمه للحكببة لمِمْتَونَ بِالتَّسِينِينِ مِنْ حِلالَةِ اللَّكِ وَيُونِي

النظر عن الاستبضاح الآن فقبل الاقراح

اقتراح السيد رباض السلح بقبول القارن الاساسي الى مابعد حضور الوزارة ومعرفة المرتف الحاضر فقبل الافتراح ثم عطلت الجئسة ان الوزارة تطاب تأخير اعطاء يام الصاح الاحد القبل لتمكن من بيان الحالة الحاضرة تماماً فقبل طلبها ولقرر اعطاء الفرصة لصباح

٣ أعدم افتراح من السيد عثمان سلطان مسقداً إلى أن يجتمع المجلس النيابي ، وبما أن ورفقائه يطباون عدم البحث سين الفائون البلاد دخلت الميوم في طور جديد يت عي الأساسي والكتابة لنززارة لتسرع بالحضور زيادة النضامن والتكاتف وجع الكلة ديل

العاصمة

فنقرر انكنابة للحكيمة بهذا المتأن إلى بنا تحشيدات الجنزل على حدود منطقها

فحكومتنا بعدان احتميت لمل سأءلة الجنزال غورو التي الاتلنثم مع النعائف ، يطلبه تأليف لجنةالامور الحارجية فنقرر ونقررت الكتابة بذلك وطلبت احالة القضية الى النحكيم الدولي ، عدم اليحث بذلك الآن

> ا أنمن لانر يدالزالسلام واله الها الي المأدة على حالها رهي : « اللك بعترم وغير مسورل »

استقلالنا رشرفنا الذي لانتحمل ان تشويه

المنبر مابأتي:

وقد تلقينا البارحة من الكولونل كوس

عن اسان الجنرال غورو ان احتلال رياق

والمعلقة هو مقابل تمزيز نولها في مجدل عنجر

وهي نقطة عسكرية وضعت لتأمين الان

العاخلي في ذلك الجرار فقط وذلك ماذ

ليس الا تدبيراً اضطر نا ان تُغذه بعد ان

٢ فَمَنْ يُرِأُ مِنْ كُلُّ جُمَّةً أَوْمِهِم بِهَا ويرادبها الايهام بانتانر يدالاخلال بسلافالنا التامنة مع حايفتنا وحلفائنا

> ٣ أمن لا ترفض المرارضات، ومستعدون أن المشل بها ، وها أن الوفد تحت رئاسية جلالة الملك مستمد للذهاب لواصلتهاوذين نقبل كل مل لاي ريا. يتملالنا وشرا او يكون مبنياً عَلَى اساس الحق والاستفلال

ع النا مستعمورت كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا و بعد المنافشة عاد فسعب اقتراحه وحقوة ا بكل العطانا الله من قرة فهذا هو الرقف الماضر إيها السادة ... ما اه لمضرَّنكم ، والله بهذا اذلانو إله لا حد والداع عن كيانا

قرارات محكمة التمييز

قرأر شرعي ــ رقم ٨ فريُّ الاعلام الشرعي الصــادر من المحكمة الشرعمة بقضاء الباب الورخ في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٧ المرفوع لمحكمة التمبيز العربية بكتاب من قانمي القضاء المذكور ٤ لم اقبل المذاكرة بافتراح السيمد ليدقن تمبيزاً بناء عَلَى استدعاء المحكوم عليها فيه المبلغ اليها في ٢٧ الهرم سنة ١٣٢٨ وفي ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ فاذا هو ه تلبت المادة الثامنة وتلبت للائمة يتضمن ان زاوب بنت الحاج مصطني بن حـن الكريم من سكان مخلة القبلية بقصبة يها وبالبظر لفقدان الأكثرية تمطات الجلمة (الباب) ادعت عَلَى وكيل عبد القادر ابن اخيها الماج احمد ابن الماج مصطنى ين حسن الكريم من سكان المحاة المذكورة انه كاز قد ادعى بالوكالة عن موكله ابن اخيها المذكور في ١ الموال سنه ١٢٣٧ و ١٤ توس سنه ٣٠٠ عليها وعلَى اختيها خدوج وعيوش ان اباهن " كان قد وقف من مدة تزيد عَلَى اربِمينسنة مما كان بملكه تعامتي ارض محسودتين فيمعلَى المذكورة في المادة ٢٠ من قانوت ترارك نفسه ثم عَلَى ابه احمد ثم عَلَى اولاده الذكور وشرط في غلته أوتوليته شروطاً ذكرتهاو حكم . سلم الى من استثنيت وسائطه القلية فانوناً بذلك له غيابًا و بلغ الاعلام المتضمن ذلك او لامر واحتال بدلك لحارضها حكم عليه اليها فاعترضت عليه في المدة القانونية بانه بالحبس من شهر بن الى سنة أو باداء غرامة يظهر من النَّامل في حدود القطعة بن المذكر رتين نقدية من ١٥ دينارا إلى ١٠ دينار وعلى كل البهما اديرينان ولا يصمر قدها و بالبهما كانتا بيد اخيهن احمد والد موكل المدعى عليه ٧ من كان شريك في هذا الجرم إهاقب يو جرها و يعطي كلا من الورثة حصته من الاحرة الى ان توفى ثم بعد وفاته وضعت كل واحدة منهن يدهاعلى جمعتها منها واصرفت بها عرجب مندها بو مورح ل ٢٦ حزيران سنة ١٣٣٧ وأن تأخير الشهودهذه

dil ou

لأمهل

16124

وكبل المترضة شاهدين شهدا باذالقطع بين كانتا بيد عبدالقادر موكل الممترض عليه ومنذسنة وضعت الممترضة يدها عليهـ امدة شهرين نقط وبعد تزكيتهما سرا وعلماً عَلَى الاصول حكم الحاكم بان واضع اليد موكل المعترض عليه وصرح وكبل المعترض عليه بان تولية موكله بمحكم شرط الواقف وان لم يكن بيده مايشعر بها فنصب الحاكم متولياً علبه راذن له بالدعرى وكلف الحاكم وكيل المترض اثبات كون تصرف الحيهن والد الموكل المعترض عليه بالارث لا بالتوليةوانه كان يعطيهن حصصهن من الاجرة كل سنة وصرحت المترضة بالمجز عن ذلك فمنعها الحاكم من دغوادا لاعترافها بمصرف الحيها وعجزها عرائبات كونه بالارثولان الحكام مماوعون من سماع دعوى تركت مدة تزيد

وفرأت اللائحــة التمييزية المربوطة بالاستدعاء السابق الذكر المورْخ في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١١ والقدم في ٥ تشرين الثاني منة ١٩١٩ ضمن المدة ألقانونية وهي عبارة عن طلب نقض هذا الحكم لانوقف الاراضى لابحرزان الالتملك وادن من السلطان كما في المادة (١) و (١٢١) من قانون الاراضي ولانه لاتسم الدعرى والحكم برنفية ارض مملوكة عوجب اوراق طابو ومصرح في قيد الطابو بانها اميرية ولان الحكم كان لعموها عن اثبات مالاتكاف لائباته قبل ثبوت الونف ولولا ذلك المجاز روية الدعوى في تقضه وكلفها الحاكم لاابات وضعاليدفاحضر المحاكم الشرعية

ولدى التدقيق والمذاكرة بالانجاب تبين ان الاعلام الصادر وجاها بنت جة الحاكة الاعتراضية التي اقبيت من قبل المنترف زنوب المحكوم عليها غيابًا لم يكن بالصورة الموافقة لاحكام الفصـــل الاول من الباب السادس من اصول المحاكمات الحقوقية المعطوف عليه في المادة ٤٥ من قانون اصول المماكمات الشرعية لان المقاضي لم يتعرض في حكمه اللاحق للعكم السابق الممترض عليه بجرح وابطال ولا باصلاح وايرام ولم يسأل من دائرة التسجبل عن نطعتي الارض المذكورتين هل هما امير يتان ام مملوكتان مسع وجرب ذلك لانهماان كانتا ابيريتين لايجوز ونفعا الا بتملك صحيح من قبل السلطان كما هر مبريح المادة ١٢١من أانون الاراضي أَذَلُكُ الْفَقْتُ الأَراء فِي الْجَادِي عَلَى خَس عَشرة سنة

الاولى سنة ١٣٣٨ وفي ٢٨ كانون الثاني سنة: ١٩٢ عملا بالمادتين ١٨٣١من الحلة و٢٤١ مناصول الهاكمات الحقوقية على نقفه واعادته لمحله لتبايغ ذلك الطرفين واجرا الايجاب اشرعي أيه

قرار حقوقي رقم١٠٦ بعد ان تببن ان طلب التدقيق لميناً بهذه الدعوى من محمد بن علوشة عبد الحيد بتار يخ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وأنع في مدته الـقـنونيـة والفق الرأي على النظر فيه رققت الفقرة المكما الصادرة منعكة في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ رقم ٧ وما أنرع عنها من الأوراق فظهر إن وسي ال

جرجس الطابل ادعى عَلَى محمد بن علوشة عدالحبد بانه سرق له ننكة سمن ببلغ نمنها حسنة وعشرين قرشارقد وضع علىه زوج حان عند خالد طيفور مختار النبك عَلَى ان بعيدله الندكة المذكورة ولم يعدها له وطلب مجازاته وتضمينه اللنكة · و بعد انكار المدعى علبه ذلك سي المدعي شاهدين رجلاوامرأة لاثبات دعواه وان احدهما سليمان بن دياب نوح شهد بكون المدعى عليه رهن عند خالد طبغور المختار زوج حلق عَلَى ان يرجع نسكة السمن الى المدعي والمرأة مربيم بنت محمسد المصري قالت لاعلم لها يهذا الشأن فقررت المكمة صرف النظر عن محازاة المدعى عليه بناعي ان الجرم وقع قبل الاستقلال المربي والزامه باعادة التنكة المذكورة او ثمنها البالغ خمسنة وعشرين قرشا المدعى واستدعاء

الدعي وطلب النقض وادى الذاكرة بالايجاب وجدان المكمة فررت صرا النظر عن المجازاة دون ان نُقفَق تاريخ وقوع الجرم ليملم ان كان فبل الاستقلال العربي ليشمله العفو ام بعده ولم مجمل نصاب الشهادة ولا قام برهان عَلَى اخذ المدعى عليه أنكة السمن ولاوزتها ولانبيتها القائمة ييم الاخذولم يستمضر الهنار خادطيفورغازي الذي قيل ازالدعي علمه رهن زوج الحلق عنه معلَى ان يعيد أنكة

التميزيتضمن ان الشـــاهـد سلَّيَان هو اجبر

السمن ويسأل عن معلوماته بذلك فلهذأ واستناداً عَلَى المادة ١٤ من فانون مكام الصلح تقرر بالفاق الرأي و ٢ جمادي

الثانية سنة ١٣٣٧ وفي٢٧ آذار سنة ١٩١٩ نقض الحكم المذكور واعادة الاوراق المتعلفة كافة لمحلما لاجراء الايجابوايفاء التبليفات للطرفين وفقاً للمادة ٤٦ منالـقانون المذكور وخرج النقض البالغ ستة فروش يعود على من يظهر في ننبيجة الدعوى غير محق

قانونالاعفاء من رسم الانتقال عَلَى الاموال|الغيرالمـقولة اصدر ارادئي بوضع هذاالقانون موضع الاجراء بشرط عرضه عَلَى مجلس النواب حين النئامه « فیصل » في ٢ ذي القددة سنة ١٣٣٨

في ۱۹۲۸ توز سنة ۱۹۲۰ ١ تمدد مدة اعفاء اصحاب حق الانتقال عَلَى الاموال غير المنقولة الى آخر شهر تموز 1941 3:--

في ٢٢ شوال سنة ١٢٣٨

علاء الدين

وزبرالخارحية

عبدالرحن شهيندر

رئيس على النورى رئيس الوزاء

وزيرالحربية ووكيل وزيرالداخابة

يوسف العظمة

في ٨ ټرز سنة ١٩٢٠

هائم الاتاسي

٢ يممل باحكام هذا القانون من تاريخ ٣ وزير المالية مأمور بانفاذ هذااذ قانون

انالمينة الإنهامية في مرر بة لدائه مت عوجب قرارهاالمورخي، ايار سنة ١٢٠ أ. ورقم ١١١

وزير المارب ساطع الحصري وزير القبار ةوالزراعة والنافعة بوسف الحكيم الامراض المستولية في المنطقة الشرقية

جاءنا من مديرية الصعة العامة جدول الامراض المستولية في المنطقة الشرقية عن الاسبوع الاخيروقد تبين منه أنه حدث في دمشق من ١٠ تمرز الى ١٧ منه اصابة واحدة ووفاة واحدة بمرض التهاب الدماغ النومي • وحدث فيها بالتاريخ نفسه اصابة واحدة ووفاة واحدة برضالمصبة وحدث في حلب يوم ١٤ منه اصابة واحدة بمرض التهاب الدماغ النومي

-((قرارات امهال))-

من محكمة استثناف جزاء سوريا ان المينة المهامية في سوريا قد أتهدت بموجب قرارهاا لمؤرخ في الكنالون الاول ١٦١١ مبدالله بن دلي الشهري الماكن في محلة الميدان بزناق الزنتبة بجنابة تشليح ونتل روانن المذكور كان ولم بول فاراً فقد منع من بالب رئاسة محمدة استثناف سوادسو ريدمه ترسب ايام اينما اعتباراً مز هداالتار بخ لكى بطرم الفانون ريحمر لجانبهاواذا لم يمضر بطرف المدة المذكر رة لدونية الادة ٢٧١ من وأنون امول الحاكات الجزائية بعتبر عبر مطيم للقانون ليسقط من الحقوق المداية ويجرى عما كمته غياباوتخجز امواله بالتنائها ولايحق له اقامة دعوى مايل بهادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل المانه يجبر ان يغير عنه وعلى جميع مأموري ضابطة المدلية النبض عليه رتسليمه وبيالا للدلك حرر

لمكذا منه لأمهل

المامئة

- V		الماحمة		16131	
مناقصة اصناف		فهم من اشعار فائمي منام فضاء يالنيطرة		فهم من اشعار مدير مال البقاع ان	
لقرر عرض هذه الاصناف المطلوبة		و بدلبك ان الـقرى المحررة اسمارٌ ها فيها إلي		المرم المررة سمارها فيما بلي بلغ بدل	
. لمدرسة التجريز والعلمين للمناقصة العلنية اعتباراً		بلغ بدل مزايدة اعشارها المقدار المرقم بجلبها		مزايدة اعشارها المقدار المحزر بجانبها فعلى	
من اوم ۱۶ تموز سنة ۱۹۲۰ حتى خمسة		فعلى الطالبين مراجعة ديوان الواردات او		العالمين مراجعة ديوان الواردات او مالية	
عشر يُومًا • نعلى من يود النمهد بها او		مالية القضاء المنسوبة لها القرية المطلوبة:		القضاء الذكور :	
بة م منها ان يراجع مخاسبة وزارة الممارف		فرش			ةرش قرش
•	يومياً :	(الفنيطرة)		برالياس	٤Ya٠.
	کیلو	مفز طيلستان	010.	عيتا الفخار	₩
فاصولية	14	قصبة	74	تل دئوب	144
لوبيا	٥	تعران	1.00	قب الياس	440
يطاطة	14	دير الراهب	1.1	الصيرة	4/110
شميرية بلدية	• • •	خساية	Y£	هزة	**!
حطب	Y	تركمان	177	کفر زید	44
-عص	40.	بريتال (بعلبك)	£ 4	***	
زيت حلو	1	ترم د أمل البريد		فهم من اشعار مدير مال البقاع المؤرخ	
شأي التون باثره	10	بين حلب والمراة		۱۹۲۰ رزم ۲۱۲ درم ۲۸۲	
يرغل يأبس	**	بعار بن الحمدانية ان تعمد مناقبلة البريد بين حلب والمحر"ة		رة اسمارُهما فيها بلي بلغت	
خير	44	بطريق الجدانية مرتين في الاسبوع بسبعاية		المقسدار المرقم بجانبها فعلى	دلاتها المخمنة
عدس .	40.	بھریں، مدیت سریا قد جری تعلیقها مسدة قرش سوري شهریا قد جری تعلیقها مسدة		بة ديوان الواردات بدمشق	لطالبين مراجه
غم	44	ورس موري مهري مد سرب مديم اسبوع واحد اعتباراً من ۱ الجاري فعلي		المذكور :	رمالية القضاء
۳۷۰ صابون نابلسي		من يرغب في انتزيل ان يراجع ادارة البريد			فرش
۱۱۰۰ سکر پایس		قبل انقضاء المدة المذكورة		زلایا	4.5.
فول يابس	10.	صة ترميم شرسة		-ع _{و ا}	1177
لميم	Y0	ء ن منین وصیدنایا	5 9 .	عدل عيمز	2444
١٦٥٠ من		طرح بالناقصة بطريقة الظرف المختوم		الصويرة	70403
ارز	٤٧٠٠	ترميم طريق الشوسة من عسين منين الى		تمليايا	721.Y
بيم ٣١٨٣ ، برأ من الارض		صيدنايا وذلك لغاية الساعة ٥ من بمدالظهر		كفر زيد	٥٩٧٧٥
بين وائرة الدرك والتكية		يوم المبت الواقع في ١٧ غوز ١٠٠٠		ابآنا	4414.
طرحت ادارة الخط الحبجازي بالمزاد		منا المانيين في التحديدان براجوه النارة النافعة		عین گفر زید	111.
ماس الزوراء العالى الموحرخ	" أي وقتا لقرار	خلال هذه المدة للاطلاع عَلَى شروط		***	

· اسد ۱۹۱		icolail	a. Y
	ሃ የአኛ ኛ・	من قانون 'صرل المماكمات الجزائية ف لي كل	عبد العزيز بن جمال آغا الارفارط من ار بة ازة
33	1171 7.	من له علم بمحل وجوده ان مجبرهـ: وعُلَى جميم	بجناية سراة ديما ان الذكوركان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رياءة عكمة استثناف المزاء في سرويا
٣ الماجدية	445. 1.	وأمورى ضابطة المدلية القبض عليه وتسليمه	مهلة عشرة الإم ايضا عتبار أمن تاريخه ادناه لكي يعايم
ه براق	· 7 117A	(من محكمة استشاف الجزاء بالسلط)	الناأون ويحضر لجانبهاو فالم يجنسر الال أوالمدة منوب الما فا ٢٧٥من قانون اصول الحاكات الجزائية
بلي والشقرانية، مَلَى طالبها	£1 ···	ان الحاكم المنفرد بلواء الكرك قد التهم	يعتبر غير مطيعاللفاارن يراط مزالحةوق المدنية
في وادي العجم		بموجب قراره المرّرخ في ه كانون الثاني · ١٩٢ ورقم٣ــ٣احمد بن معوض من عشيرة الازايدة	ویچری معاکمته غیابکو تحجزا دواله باندتها و بلایحق له اقامة دعوی مابل ببادر للادعا ،علیه وکل من علم
بيتميا	7.407	ورم عداد التشايح ويما ان المذكور كان فر من	بمحل وجوده بجبران يخبر عنه وتمآ جميع ماءوري
3, 3	٥ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢	سجن الكرك ولم يزل فاراً فقد منح منجانب	ضابطة المداية المقبض طيه وتسليسه وبياتالداك
بو يفســـان عَلَى طالبها أب	414	رياسة محكمة الاستئناف الجزائية بآلسلط مهلة	حرر هذا القرار
وادي التبم	U 144	عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه لكي يظيم	ان الميثة الاتها مية في مورياقد اتهمت ووجب
ام القصور	7 · £41 17177	المقانون ويحضر لجانبها واذالم يات خلال هذه	قرارها المؤرخ في ١٢ ايار سنة ١٩٢ ورقم ١٣٤ توليق وطرك حيدانمن قرية عين عنوب المقيمين
جواية _. كوكب	72772	المانة فتوفيقاً للمادة ٢٧١ من قانون اصول	في محلة الشاغور يجناية اتل وبدان المذكورين كانا
ر تب الطيبة على طالمهافيرادي	1	المحاكمات الجزائية يحتبر غير مطيع للقانون	ولم يزالا فارين فقد منحا من جالب رياسة محكة استثناف الجزا في سورية مهلة عشرة ايام إيضاً عتباراً
العبر		فيسقط من الحقوق المدنية وتبحري بمحاكمته غيابًا وتحجز امواله باثنائها ولا يحق له اقامة	من تاريخه ادناء لكي يطيما التأنون ويحضر الجانبيها
الجديدة '	141710	دهوی ما بل بادر الادعاء علیه و کل من علم	واذالم بحضراخلال هذه المدة لتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون امول الحاكمات الجزائية بعتبران غير
حينه عَلَى طالبها في وادي	05	بمحل وجوده مجبر ان يخبر عنه وعَلَى جميع	مطيمين للقالون ليسقطا مرالحةوق المدنية رآسري
المجم		مأموري ضابطة المدلية القبض عليه وتسليمه	محالمتها غيابا وغمجزاه والمابا ثنائها ولا يحق لما الامة
دير ماكر	2.8.1.1	وبياناً لذلك حرر هذا الـقرار	وجودها يجبر ان يخبر عنها رعل حيم مأموري
	V1. **	حرايدة اعشار	طةالعدلية القبض طبعاً وتسليماً وإناكاً لللهُ سُرُو . هذاالقوار في الآءر سنة ١٩٢٤
	44040 4.	فهم من الجدول المعطي من قبل مدير مال مادي مالي إذ إلا ترويا المعروب	1.4.1.7
شقعب الدرقية	۱۹۱۳ ۱۸۸۶ ۲۰	مال وادی الیم ان القری المحررة اسماؤها فیما بل الفت بدلاتیا الهریة التراب الم	مجان علي السلمان من العالي قرية تبنة

7 (13 3)

٠٠١١٢ ، المواميد

بالمت اعشار قريةعين ترماستة ومثبن

الف قرش فعلى الطالبين مراجعة ديوان

فرارها المؤرخ في ١٢ ابار سنة ١٩٢ررة ١٣٤ أوليق وطارف حميدان من قربة عين عنوب المقيمين في محلة الشاغور بجناية اتل وبمان المذكر بن كانا ولم يزالا فارين فقد منحا من جالب ريامة محكة استثناف الجزاءني سورية مهلة عشرة اياء إيضااعتبارا من تاریخه ادناه لکی بطیما التمأنون ویحضرالجانبها واذالم بمحضراخلال مذء المدة لتوفيقا للمادة ٣٧١ من قانون امول الحاكات الجزائية بعتبران غير مطيمين للقانون المسقطا مرافةوق المدنية وأسري ع كتهاغيا باوغم ادوالمابالثانهارلا يحق لما الامة دعوى الله ياد اللادعاء عليهار كل من عليها وجودهما يجبر ان يخبر عدما رعلى جيع مأموري طةالعدلية القبض عليها وتسليمها وإنالذلك حرو . هذاالقرار في الأثار سنة ١٩٢١ من محكمة استشاف والمحوران بمان على السلمان من العالي قرية تبنة فيا بلي باغت بدلاتها المخمنة المقدار المحرد اتهمته هيئة اتهامية سورية بمناية تو. ره ف جانبها ذبل الطالبين مراجعة ديوان مازال هارياً فقد منع من جانب الرياسة مهلة الواردات او مالية القضاء المذكور: عشرة ايامليسلم في خلالها مفسه طائماً القانون

والا يستبرغير مطيعاني. قطمن الحقوق المدنية وتجري صاكنه غياباً وتحجز امواله واملاك ولا محق لهاقامة دعوى بمد توليقاً للادر ٢٧١